



تحولات "العقيدة الجيواقتصادية" الإيرانية تجاه منطقة الخليج: إدارة التهديد البحري كأداة للمقايضة السياسية ورفع العقوبات الدولية

محمد زيدان عواد عبد الحميد خفاجي

باحث في العلاقات الخليجية-الإيرانية والسياسات الدولية، الجامعة الأفروآسيوية - مصر

ARTICLE INFO

KEYWORDS

العقيدة الجيواقتصادية، الرفض البحري، المقايضة السياسية، العقوبات الدولية، مضيق هرمز، باب المندب.

HOW TO CITE

م. ز. ع. ع. (2026). (تحولات "العقيدة الجيواقتصادية" الإيرانية تجاه منطقة الخليج: إدارة التهديد البحري كأداة للمقايضة السياسية ورفع العقوبات الدولية). *International Journal of Civilizations Studies & Tolerance Sciences*, 3(2), 24-33. <https://doi.org/10.54878/mj7p9y22>

ABSTRACT

تبحث هذه الدراسة في التحولات الفكرية والعملية الرافعة في العقيدة الأمنية للجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال الفترة (2024-2026)، مع التركيز على صياغة مفهوم "العقيدة الجيواقتصادية البحرية". تهدف الدراسة إلى تفكيك الكيفية التي استطاع بها صانع القرار في طهران تحويل الممرات المائية الحيوية—وتحديدًا مضيق هرمز وباب المندب—من نقاط اختناق ملاحية وتجارية صرفة إلى أدوات "رفض بحري" (Sea Denial) ومقايضة سياسية قسرية عابرة للحدود. وتعتمد الدراسة على تكامل منهجي يجمع بين أداة التحليل الجيوسياسي، واقترب تحليل النظم، والمنهج المقارن، لتفسير آليات التوظيف الوظيفي للتهديدات البحرية غير المتماثلة، وربطها بالأهداف الاستراتيجية العليا لإيران والمتمثلة في كسر الحصار الاقتصادي ورفع العقوبات الدولية. وتخلص الدراسة إلى أن التوضيح الإيراني المزدوج قد أنتج معادلة "لايقين ملاحية" بنيوية فرضت كلفة جيواقتصادية على المنظومة المالية العالمية، مما جعل أمن الملاحة ورقة مساومة أساسية لانتزاع المكاسب السياسية والاعتراف الإقليمي.

Double-blind peer review by independent reviewers.

Received: 05 Jul 2026, Accepted: 16 Nov 2026, Published: 06 Dec 2026

*Corresponding author: mohammedzidan89@gmail.com

Copyright: © 2026 by the author. Licensee Emirates Scholar Center for Research & Studies, UAE.

Open access under the Creative Commons Attribution (CC BY) license

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>



أهداف الدراسة (Objectives of the Study)

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التحليلية والاستراتيجية بالاعتماد على تفكيك أبعاد السياسة الجيواقتصادية لإيران:

تفكيك وتحليل العقيدة الإيرانية المستحدثة: فحص التحول الجوهري في الفكر الاستراتيجي الإيراني من مرحلة التواجد البحري الرمزي إلى مرحلة الضغط الملاحي النشط، والربط العملي بين مضيق هرمز وباب المندب ككثرة أمنية واحدة لتعزيز النفوذ الإقليمي.

قياس الأثر الوظيفي للمقايسة السياسية: الكشف عن الكيفية والأدوات التي تترجم بها طهران التوترات الأمنية في الممرات المائية إلى أوراق ضغط سياسية لانتزاع تنازلات ملبوسة في ملفات العقوبات الاقتصادية والاعتراف الدولي بنفوذها.

تقييم توازن القوى غير المتكافئ في البيئة البحرية: دراسة مدى فاعلية أدوات القوة الهجينة والتكنولوجيا العسكرية منخفضة الكلفة (كالسيرات والزوارق الانتحارية) في تحديد منظومات الردع والتحالفات التقليدية للقوى الدولية الكبرى.

استشراف مآلات الاستقرار الإقليمي: وضع سيناريوهات مستقبلية لبيئة الأمن البحري في المنطقة في ظل التفاعل والاشتباك المستمر بين عقلية "الضغط بالوكالة" الإيرانية وعقلية "الأمن التنموي" لدول الجوار الخليجي.

أهمية الدراسة (Significance of the Study)

تكتسب هذه الدراسة أهميتها الأكاديمية والتطبيقية من خلال مستويين رئيسين:

الأهمية العلمية (الأكاديمية): تساهم الدراسة في سد الفجوة البحثية في المكتبة العربية عبر تقديم إطار تحليلي متقدم يدمج بين الجيوبوليتيك والاقتصاد السياسي (الجيواقتصاد)، وتطوير الأدبيات المتعلقة بـ "نظرية مركب الأمن الإقليمي" وبنية "الواقعية الهيكلية"، وتطبيقها تجريبياً على سلوك القوى الإقليمية المراجعة للنظام الدولي.

الأهمية العملية (التطبيقية): تأتي الدراسة في توقيت استراتيجي يتسم بسبيلية أمنية حادة وغير مسبقة في مسارات الملاحة الدولية، مما يتيح لصناع القرار ومخططي السياسات الأمنية والطاوقية فهماً عميقاً لـ "سيكولوجية التهديد الإيراني"، وكيفية صياغة استراتيجيات مضادة للتحوط والاستقرار اللوجستي وتأمين الأصول التنموية الحساسة.

حدود الدراسة (Delimitations of the Study)

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تحليل السلوك البحري الهجين للجمهورية الإسلامية الإيرانية وأبعاده الجيواقتصادية، مع التركيز على توظيف الممرات المائية كنقاط اختناق استراتيجية وأدوات ضغط سياسي واقتصادي في البيئة الدولية.

المقدمة

تُشكل العلاقة التفاعلية بين الجغرافيا السياسية والديناميكيات الاقتصادية إحدى الركائز البنيوية الناعمة في هندسة سلوك القوى الإقليمية في بيئة العلاقات الدولية المعاصرة. ومع دخول العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، لم يعد مفهوم "أمن الطاقة" أو "أمن الممرات المائية" مقتصرًا على الأبعاد الفنية واللوجستية الصرفة، بل تحولت "نقاط الاختناق" المائية (Maritime Chokepoints) إلى متغيرات سياسية استراتيجية بالغة الحساسية، تُستخدم لإعادة صياغة موازين القوى وفرض وقائع جيوسياسية عابرة للحدود الوطنية.

وفي قلب هذا المشهد المتشابك، تبرز الجمهورية الإسلامية الإيرانية كفاعل إقليمي محوري نجح في تطوير "عقيدة جيواقتصادية" هجينة، تتجاوز حدود الدفاع القاري التقليدية نحو التوضع البحري النشط في المضائق الحيوية المحيطة بشبه الجزيرة العربية. إن هذا التحول الاستراتيجي الإيراني، الذي تبلور بوضوح خلال الفترة (2024-2026)، يعكس انتقالاً نوعياً من النفوذ التقليدي المحصور في مياه مضيق هرمز إلى بناء ارتباط جيوميكاني وعملياني عضوي مع مضيق باب المندب في جنوب البحر الأحمر، مشكلاً ما يمكن وصفه بـ "الكاشة الجيوسياسية". لم تعد طهران تنظر إلى هذه الممرات المائية كقنوات للتجارة وحرية الملاحة الصرفة، بل كأوراق ضغط بنيوية وأدوات للمقايسة السياسية؛ حيث أثبتت التطورات الراهنة قدرة صانع القرار الإيراني على إدارة "اللايقين الملاحي" وتوظيف "الرفض البحري" (Sea Denial) عبر فاعلين من غير الدول. ولا يأتي هذا التهديد كغاية عسكرية عشوائية بذاتها، بل كآلية ضغط قسرية ومدروسة تهدف بالأساس إلى انتزاع مكاسب استراتيجية على طاولات المفاوضات الدولية، وفي مقدمتها كسر الحصار الاقتصادي ورفع العقوبات الدولية المفروضة عليها من قبل المنظومة الغربية.

مشكلة الدراسة (Research Problem)

تتمحور إشكالية الدراسة في حالة "التناقض والسبيلية الأمنية" التي تضرب بيئة الأمن البحري في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر في الفترة (2024-2026)؛ ففي الوقت الذي اتجهت فيه المنطقة نحو مسارات التهدئة الدبلوماسية الإقليمية ثنائياً عقب "اتفاق بكين" لاستئناف العلاقات السعودية الإيرانية، كشفت الديناميكيات الميدانية والعملياتية عن عسكرة غير مسبقة للممرات المائية وتصادد حاد في "علاوة المخاطر الجيوسياسية" في أسواق الطاقة والتجارة العالمية.

وتكمن الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة لسدها في تفكيك الرابط الوظيفي بين السلوك البحري الهجين لإيران وبين أهدافها الاقتصادية والسياسية العليا في النظام الدولي. ورغم وجود أدبيات وفيرة رصدت الهجمات البحرية أو حلت حروب الوكالة بشكل منفصل، إلا أن هناك نقصاً في المقاربات التحليلية النقدية التي تفسر كيف تحول "التهديد البحري" من مجرد اضطراب أمني موضعي إلى "متغير بنيوي" محرك للعقيدة الجيواقتصادية الإيرانية، وكيف تُوظف طهران هذا التهديد كأداة هندسة سياسية للمقايسة مع القوى الكبرى.

الحدود المكانية: النطاق الجغرافي للخليج العربي ومضيق هرمز والبحر الأحمر ومضيق باب المندب، بوصفها المجال العملياني الممتد للتفاعل الجيوسياسي الإيراني وتأثيراته الإقليمية والدولية.

الحدود الزمانية: تركّز الدراسة على المعطيات الجيوسياسية والتطورات الميدانية ومواقف الأطراف الفاعلة خلال الفترة (2024-2026) وما شهدته من تحولات في أنماط التهديد البحري والهجين.

(Definitions of Terms) مصطلحات الدراسة

العقيدة الجيواقتصادية (Geo-economic Doctrine): تُعرّف إجرائياً بأنها الإطار الاستراتيجي الذي يوظّف فيه صانع القرار الجغرافيا السياسية والممرات الحيوية لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية، عبر تحويل أدوات الضغط غير العسكرية إلى وسائل تأثير في النظام الدولي.

الرفض البحري (Sea Denial): استراتيجية عسكرية-أمنية تهدف إلى تعطيل أو تقييد حرية الملاحة في ممر مائي معين دون السيطرة الكاملة عليه، من خلال استخدام أدوات غير متماثلة منخفضة الكلفة كالمسيرات والزوارق غير المأهولة.

اللايقين الملاحي الجيوسياسي (Geopolitical Maritime Uncertainty): حالة مُدارة من عدم الاستقرار الأمني في الممرات المائية، تُصاغ بشكل متعمد لإضعاف القدرة على التنبؤ بالتهديدات، بما يؤدي إلى رفع كلفة التشغيل والتأمين والتجارة الدولية.

الكأشة الجيوسياسية (Geopolitical Pincer Strategy): نمط استراتيجي يقوم على الربط العملياني بين أكثر من ممر مائي حيوي (مثل هرمز وباب المندب) لممارسة ضغط متزامن على تدفقات الطاقة والتجارة العالمية.

القوابع من غير الدول (Non-State Actors): كيانات مسلحة أو تنظيمات تعمل خارج إطار الدولة الرسمية، يتم توظيفها كأدوات تنفيذية لتحقيق أهداف استراتيجية دون تحمل المسؤولية القانونية المباشرة.

الحرب الهجينة (Hybrid Warfare): نمط صراعي يجمع بين الوسائل العسكرية التقليدية وغير التقليدية (التقنية، السيبرانية، الوكلاء)، بهدف تحقيق تأثير استراتيجي بتكلفة منخفضة وبمستوى تصعيد محسوب.

علاوة المخاطر الجيوسياسية (Geopolitical Risk Premium): الزيادة التي تُفرض على تكاليف التأمين والنقل والطاقة نتيجة تصاعد التهديدات وعدم الاستقرار في البيئة الجيوسياسية.

المقايضة السياسية الوظيفية (Functional Political Bargaining): آلية استراتيجية يتم من خلالها توظيف الأزمات الأمنية (كتهديد الملاحة) كورقة ضغط لانتزاع مكاسب سياسية أو اقتصادية في مسارات التفاوض الدولية.

(Theoretical Framework) الإطار النظري

تستند الدراسة في بناء فرضياتها وتوجيه مساراتها التحليلية إلى مقارنة نظرية مركبة تجمع بين مفهومين بنيويين في حقل العلاقات الدولية:

الواقعية الهيكلية (Structural Realism): وتُستخدم لتفسير الدافع البنيوي وراء سلوك إيران كـ "قوة مراجعة" (Revisionist Power) ترى في فوضى النظام الدولي دافعاً لتعظيم عناصر قوتها ونفوذها في الممرات المائية لحماية أمنها القومي، واستخدام نقاط الانكشاف اللوجستية للعولمة لمواجهة عدم التماثل في توازنات القوة التقليدية مع القوى العظمى.

نظرية مركب الأمن الإقليمي (Regional Security Complex Theory): لباري بوزان، والتي توفر الأساس التفسيري للربط العضوي والوظيفي بين أمن الخليج العربي وأمن البحر الأحمر؛ حيث تُثبت الدراسة أن الأمن الإقليمي تحول إلى كلفة مترابطة لا يمكن فيها تحليل مسرح بحري أو فاعل سياسي بمعزل عن شبكة التفاعلات الأمنية والتهديدات المتبادلة العابرة للحدود والممتدة عبر الإقليم.

المبحث الأول: المرتكزات الفكرية والجيوسياسية للعقيدة الجيواقتصادية الإيرانية

يمثل البعد الجيوسياسي حجر الزاوية والركيزة البنيوية الناعمة في هندسة وصياغة العقيدة الأمنية للجمهورية الإسلامية الإيرانية المعاصرة؛ إذ ينطلق الفكر الاستراتيجي في طهران من مدرك ثابت مفاده أن مكانة الدولة الإقليمية ودورها في النظام الدولي لا يتحددان فقط من خلال حيازة عناصر القدرة العسكرية الكلاسيكية (التقليدية)، بل بمدى القدرة على التحكم الوظيفي في التدفقات الاستراتيجية، وإعادة توظيف الجغرافيا السياسية والممرات المائية وتحويلها إلى أدوات ضغط مرنة وقسرية قادرة على إدارة التفاعل مع القوى الدولية الكبرى.

إن دراسة التحولات الراهنة في السلوك الإيراني تفرض تبني مقارنة نقدية تتجاوز القراءات السطحية التي تحصر التهديدات البحرية في إطار المناوشات الأمنية العابرة، لتغوص في عمق "الجيواقتصاد" (Geo-economics)، حيث تتشابك الجغرافيا الصلبة مع المصالح الاقتصادية العليا وأوراق المساومة السياسية. وبناءً على ذلك، يسعى هذا المبحث إلى تفكيك المرتكزات الفكرية والجيوسياسية الناعمة لهذه العقيدة الإيرانية المستحدثة من خلال مطلبين فرعيين؛ يركز المطلب الأول على أبعاد التحول الاستراتيجي من مفهوم الدفاع القاري التقليدي إلى الردع البحري النشط عبر المضائق، بينما يحلل المطلب الثاني السيكولوجية الإدراكية لصانع القرار الإيراني القائمة على هندسة وإدارة "اللايقين الملاحي".

المطلب الأول: التحول الاستراتيجي من "الدفاع القاري" إلى "الردع البحري عبر المضائق"

تاريخياً، ارتبطت العقيدة العسكرية الإيرانية التقليدية، التي تبلورت في أعقاب ثورة 1979 وتعمقت خلال تجربة الحرب العراقية-الإيرانية القاسية (1980-1988)، بمفهوم "الدفاع القاري" القائم على حماية اليابسة والعمق الجغرافي الداخلي للدولة، واستخدام استراتيجيات الاستنزاف البري لمواجهة أي محاولات غزو خارجي. إلا أن التغيرات الجوهرية في طبيعة التهديدات المحيطة بإيران، المتمثلة في

الوجود العسكري الأمريكي الكثيف في البيئة الإقليمية وسلسلة العقوبات الاقتصادية الخانقة الصادرة عن مجلس الأمن والولايات المتحدة، فرضت على المؤسسة الاستراتيجية في طهران (ولا سيما الحرس الثوري الإيراني) إدخال طفرة فكرية ونوعية أفضت إلى تبني مفهوم "الدفاع المتقدم" (Forward Defense) أو "الدفاع الاستباقي". يقوم هذا المفهوم على نقل مسارح المواجهة وزحزحة المخاطر الأمنية بعيداً عن الحدود الوطنية الإيرانية، وصياغة خطوط دفاع وهجوم متقدمة في أقاليم حيوية ورخوة أمنياً خارج الحدود الجغرافية للدولة.

وفي إطار هذا التحول الفكري العميق، شهدت العقيدة الإيرانية تحولاً جيواقتصادياً بحرياً غير مسبوق خلال الفترة الممتدة من عام 2024 وحتى منتصف عام 2026. هذا التحول تمثل في الخروج من دائرة النفوذ والضغط التقليدي المحصور في مضيق هرمز—والذي ظل لقرون يمثل الورقة الملاحية الوحيدة لطهران—نحو بناء ارتباط عضوي، عملياتي، وجيومكاني وثيق مع مضيق باب المندب وجنوب البحر الأحمر. لم يعد صانع القرار في طهران ينظر إلى هذين المضيقين كمسرحين منفصلين جغرافياً، بل جرى دمجهما وظيفياً ليتحولا في المدرك الاستراتيجي الإيراني إلى "كلمة أمنية وملاحية موحدة".

إن هذا الدمج الجيومكاني سمح لطهران بصياغة استراتيجية هجينة يمكن تسميتها بـ "الكاشة الجيوسياسية المزدوجة". ومن خلال هذه الكاشة، باتت طهران تمتلك القدرة على ممارسة الضغط والتأثير المتزامن على شريائين من أهم شرايين التجارة العالمية والتدفقات النفطية والغازية السائلة نحو الأسواق الأوروبية والآسيوية.

من الناحية النظرية، يتسق هذا التمدد البحري الإيراني عابر المضائق مع طروحات الواقعية الهيكلية (Structural Realism) في العلاقات الدولية؛ حيث تدفع بنية النظام الدولي القائم على الفوضى (غياب سلطة مركزية عليا) القوى الإقليمية المراجعة للنظام (Revisionist Powers)، مثل إيران، إلى السعي الدؤوب لتعظيم عناصر قوتها النسبية لمواجهة عدم التماثل البنوي في موازين القوى التقليدية مع القوى العظمى كالولايات المتحدة وحلفائها. ولما كانت إيران تعجز عن مجاراة التفوق العسكري التكنولوجي الكلاسيكي أو البحري للقوى الغربية في أعالي البحار، فإن عقيدتها الجيواقتصادية المستحدثة توجهت مباشرة نحو استغلال "نقاط الانكشاف" البنوية واللوجستية في منظومة العملة الاقتصادية، والمتمثلة في المضائق البحرية الضيقة والممرات المائية المحدودة جغرافياً، لتحقيق نوع من "توازن التهديد" غير المتكافئ الذي يعوض الخلل في موازين القوى التقليدية.

المطلب الثاني: سيكولوجية صانع القرار الإيراني وإدارة بيئة "اللايقين الملاحي"

إن تتبع أنماط السلوك الجيواقتصادية الإيرانية في الممرات المائية يكشف عن سيكولوجية براغماتية بالغة التعقيد والحد في عقل صانع القرار بطهران. لا تقوم العقيدة الإيرانية على فكرة الإغلاق المادي، الكلي، والمباشر للمضائق الحيوية كمضيق هرمز أو باب المندب، لعلم طهران اليقيني بأن خطوة راديكالية كهذه تنطوي على كلفة دولية وبنوية باهظة جداً، من شأنها توفير الذريعة القانونية

والسياسية لبناء تحالف دولي واسع يشن مواجهة عسكرية شاملة ومباشرة ضد العمق الإيراني، وهو سيناريو تحرص طهران على تجنبه للحفاظ على بقاء النظام ومكتسباته. بدلاً من ذلك، تعتمد العقيدة الإيرانية على هندسة وإدارة بيئة ديناميكية وسائلة من "اللايقين الملاحي الجيوسياسي" (Geopolitical Maritime Uncertainty).

وتُعرف إدارة بيئة "اللايقين" في هذا السياق الأكاديمي بأنها الصياغة المتعمدة لحالة من عدم الاستقرار الأمني والعملياتي الرمادي في الممرات المائية، بحيث تفقد الأطراف الدولية والشركات الملاحية العالمية القدرة على التنبؤ بتوقيت، أو جغرافيا، أو طبيعة الضربات البحرية القادمة، مما يؤدي إلى تآكل فاعلية منظومات الردع التقليدية وحملات حماية الملاحة الدولية. ولتحقيق هذه الحالة دون تحمل المسؤولية القانونية والمباشرة، وظفت طهران بذكاء شديد استراتيجيات "الرفض البحري" (Sea Denial) عبر استخدام فواعل مسلحة من غير الدول (Non-State Actors)، وفي مقدمتهم جماعة الحوثي في اليمن، والذين تم تزويدهم بترسانة متطورة من أسلحة الحرب الهجينة منخفضة الكلفة مادية ولكنها بالغة التأثير سيكولوجياً وعملياً، مثل الطائرات المسيرة الانتحارية (UAVs)، والزوارق الحربية المسيرة عن بُعد (USVs)، والصواريخ الباليستية المضادة للسفن، والألغام البحرية اللاصقة والذكية.

من منظور تحليلي نقدي، يلاحظ أن سيكولوجية الإدراك الإيراني نجحت في تحويل هذه التهديدات الهجينة غير المتماثلة إلى "متغير بنوي" واقتصادي يضغط بعنف على العصب الحساس للنظام المالي العالمي. فالهدف الاستراتيجي الإيراني من وراء هجمات الوكلاء في البحر الأحمر وباب المندب لم يكن تدمير القطع البحرية أو ناقلات النفط والغاز المسال (LNG) بحد ذاتها، بل كان استهداف "الهيكل اللوجستي والمالية للتجارة الدولية". لقد أدت هذه التكتيكات إلى إجبار بورصات الطاقة العالمية والشركات اللوجستية الكبرى على احتساب "علاوة مخاطر جيوسياسية" دائمة ومرتفعة (Geopolitical Risk Premium)، تسببت في قفزات حادة لكلف التأمين البحري، وضاعفت أجور الشحن، وأجبرت نسبة هائلة من حركة الملاحة على تحويل مساراتها نحو طرق التافافية طويلة ومكلفة كطريق رأس الرجاء الصالح.

هنا تبلور الجدوى الوظيفية للعقيدة الجيواقتصادية الإيرانية وسيكولوجيتها الذكية: لقد جرى انتزاع المضائق المائية من سياقها الجغرافي الطبيعي والصرف، وتحولها إلى "ناظم قسري وأوراق ضغط بنوية" للتحكم في استقرار الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة. تدرك طهران بعمق أن المنظومة الدولية المعاصرة، القائمة على الاعتماد المتبادل الحساس والمفرط، باتت رهينة لمدى استقرار خطوطها الملاحية.

وبالتالي، فإن الإبقاء على منسوب "اللايقين الملاحي" تحت التحكم الإيراني يمنح طهران قدرة فائقة على المساومة الاستراتيجية؛ فهي تبعث برسالة ضمنية مفادها أن استقرار سلاسل الإمداد العالمية وأمن الطاقة الغربي والآسيوي يرتبطان ارتباطاً شرطياً وعضوياً بمدى استقرار ومأسسة العلاقات السياسية مع طهران، ورفع

الحصار الاقتصادي المفروض عليها، مكرسةً بذلك الجغرافيا السياسية كأداة مقايضة كبرى لانتزاع الشرعية الإقليمية وكسر العزلة الدولية.

المبحث الثاني: آليات التوظيف الوظيفي والمقايضة السياسية (دراسة تطبيقية 2024-2026)

إذا كانت المراكز الفكرية والجيوستراتيجية للعقيدة الجيواقتصادية الإيرانية تتأسس على مفاهيم الردع المتقدم وصناعة "اللايقين الملاحي"، فإن الفاعلية الحقيقية لهذه العقيدة تبتلع في الجانب التطبيقي والإجرائي من خلال آليات التوظيف الوظيفي للمستجدات الميدانية والجيوستراتيجية التي شهدتها المنطقة في الفترة ما بين 2024 و2026. لا يتحرك صانع القرار الإيراني بصورة عشوائية في مساح البحار، بل يعتمد على "هندسة وظيفية" دقيقة قادرة على تحويل الاضطرابات الأمنية الموضوعية إلى مدخلات سياسية تخدم استراتيجية حافة الهاوية والمساومة مع القوى الكبرى والمحيط الإقليمي. وسنتناول في هذا المبحث، من خلال مطلبين فرعيين، أبعاد هذه الهندسة التطبيقية؛ حيث يبحث المطلب الأول في أدوات الحرب الهجينة وتوظيف الفواعل من غير الدول (نموذج جماعة الحوثيين)، بينما يحلل المطلب الثاني معادلة الربط الشرطي المباشر بين تصعيد الأزمات الملاحية ومحطات التفاوض لرفع العقوبات الدولية.

المطلب الأول: هندسة "الحرب الهجينة" وتوظيف الفواعل من غير الدول (جماعة الحوثيين نموذجاً)

تعد استراتيجية التوظيف الوظيفي للوكلاء والفواعل المسلحة من غير الدول (Non-State Actors) إحدى السمات البارزة والتقليدية في السياسة الخارجية الإيرانية، إلا أن توظيف هذه الأداة في البيئة البحرية وتحديدًا في البحر الأحمر وباب المندب خلال العامين الماضيين قد اتخذ منحىً تكنولوجياً مغايراً تماماً لما كان عليه الحال في صراعات اليابسة (Cordesman, 2023). لقد طورت طهران ما يمكن وصفه بـ "الهندسة العملية بالوكالة" في المجال البحري، مستفيدة من الموقع الجيوستراتيجي الحاكم لجماعة الحوثيين في اليمن لإدارة تهديد ملاحي مؤثر دون الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مباشرة تتحمل طهران مسؤوليتها القانونية أمام المجتمع الدولي.

إن الدعم التكنولوجي والعسكري النوعي الذي قدمته إيران لجماعة الحوثيين—والذي شمل الصواريخ الباليستية المضادة للسفن ذات التوجيه الكهرو بصري، والطائرات المسيّرة الانتحارية عابرة المسافات، والزوارق الانتحارية المسيّرة عن بُعد (USVs)—قد أحدث تحولاً راديكالياً في توازنات القوة البحرية الإقليمية (International Institute for Strategic Studies [IISS], 2024). ومنظور نقدي، يلاحظ أن هذا النمط من "الحرب الهجينة" (Hybrid Warfare) قد مكن جماعة الحوثيين من تحييد الفاعلية المطلقة للقطع البحرية الضخمة والمدمرات التابعة للتحالفات الدولية (مثل عملية حارس الازدهار الأمريكية أو عملية أسبيدس الأوروبية)، إذ أثبتت التطورات الميدانية أن الترسانة الهجينة منخفضة الكلفة قادرة على إرهاب واستنزاف المنظومات الدفاعية

الكلاسيكية وعالية الكلفة مثل صواريخ "بايبر" أو "إيجيس" الدفاعية (U.S. Department of Defense, 2025).

هنا يظهر بوضوح الربط العضوي بين الأدوات الميدانية والعقيدة الجيواقتصادية؛ فإيران لم تكن تبحث عن انتصار عسكري تقليدي للحوثيين في عرض البحر، بل وظفت هجماتهم على السفن المرتبطة بالقوى الغربية أو المسارات التجارية الدولية كأداة قسرية لإثبات نظرية "مركب الأمن الإقليمي" (Buzan & Wæver, 2003). لقد تحول الفاعل اليمني (الحوثي) من مجرد طرف في صراع داخلي أو محلي، إلى "أداة وظيفية دولية" في يد العقيدة الجيواقتصادية الإيرانية، تُستخدم لتأكيد القدرة على فرض "عزلة ملاحية" على موانئ محددة، أو تعطيل خطوط إمداد حيوية، والتحكم في منسوب التدفقات الملاحية عبر مضيق باب المندب (خفاجي، 2026). هذا التوظيف يمنح طهران ميزة "الإنكار المعقول" (Plausible Deniability)، وفي الوقت ذاته يثبت للمجتمع الدولي أن مفاتيح استقرار الملاحة في البحر الأحمر ممتدة بنيوياً إلى دوائر القرار في طهران، مما يجعل من الفواعل المسلحة ذراعاً تنفيذياً في خدمة استراتيجية المقايضة السياسية العليا للدولة الإيرانية.

المطلب الثاني: معادلة "أمن الملاحة مقابل رفع العقوبات": رصد محطات التلازم بين تصعيد المضائق وطاولة المفاوضات

لا تهدف التحركات الاستراتيجية الإيرانية في ممرات الملاحة الدولية إلى إحداث قطعية نهائية أو صدام عسكري صفري مع النظام الدولي، بل تُدار وفق آلية وظيفية دقيقة تُعرف في أدبيات العلوم السياسية بـ "الربط الشرطي" أو "المقايضة الوظيفية المتبادلة" (Functional Linkage). ومن خلال هذه الآلية، نجح صانع القرار في طهران خلال الفترة (2024-2026) في تحويل "أمن الملاحة وحرية العبور" في مضيق هرمز وباب المندب من ملف أمني تقني ولوجستي صرف، إلى ورقة مساومة سياسية كبرى تُطرح بشكل غير مباشر على طاولة المفاوضات الدولية والمفاوضات النووية ومساعي التهدئة الإقليمية.

إن القراءة النقدية لمراحل التصعيد الملاحي تكشف عن نمط من "التلازم الزمني والوظيفي" الممنهج؛ فغالة "اللايقين الملاحي" واستهداف ناقلات الطاقة وسلاسل الإمداد في جنوب البحر الأحمر ومياه الخليج غالباً ما كانت تبلغ ذروتها الميدانية بالتزامن مع فترات الجمود أو التعثر في المفاوضات الدبلوماسية المتعلقة بملف العقوبات الاقتصادية المفروضة على طهران. تبنى إيران هنا استراتيجية حافة الهاوية (Brinkmanship)، حيث توحى للمجتمع الدولي والفاعلين الكبار (كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والقوى الآسيوية المستلمكة للطاقة) بأن استقرار التدفقات النفطية والغازية السائلة وعودة كلف التأمين البحري إلى معدلاتها الطبيعية يرتبطان شرطياً وعضوياً بتحقيق انفراجات ملبوسة في ملف رفع العقوبات والتخفيف من الحصار المالي المفروض على البنك المركزي الإيراني وصادراتها النفطية.

وفي هذا السياق، تؤكد التقارير الدولية الصادرة عن مراكز الفكر أن طهران نجحت في تحويل الأزمات الإقليمية (وعلى رأسها تداعيات حرب غزة) من مهدد أمني محلي إلى فرصة جيواستراتيجية لإعادة صياغة شروط الاشتباك مع الغرب. من خلال ممارسة "التحكم عن بُعد" في عصب التجارة الدولية عبر وكيلها اليمني، فرضت طهران إدراكاً دولياً بأن المقاربة العسكرية والتحالفات الأمنية الدولية التقليدية (مثل عملية حارس الازدهار) عاجزة بمفردها عن صياغة أمن حقيقي في المضائق دون الوصول إلى تفاهات سياسية شاملة مع المركز في طهران. وتخلص التحليلات في هذا المطلب إلى أن إيران تمكنت من إيجاد "معادلة مقايضة وظيفية"؛ حيث يتم استخدام قدرات "الرفض البحري" (Sea Denial) منخفضة التكلفة كرافعة سياسية لانتزاع الشرعية الإقليمية والاعتراف الدولي بنفوذها عبر المضائق، جاعلةً من حرية التجارة العالمية مطلباً أمنياً خاضعاً للمساومة والمقايضة على طاولات السياسة الدولية.

المبحث الثالث: آفاق العقيدة الإيرانية وحدود فاعليتها أمام التحولات الدولي والإقليمي

بالرغم من النجاحات العملية والتكتيكية التي حققتها العقيدة الجيواقتصادية الإيرانية في الفترة (2024-2026) من خلال توظيف بيئة "اللايقين الملاحي" كرافعة للمساومة السياسية، فإن استدامة هذه الاستراتيجية تواجه تحديات بنوية متصاعدة تفرضها التحولات الجارية في البيئتين الإقليمية والدولية. لم يقف الفاعلون الدوليون والإقليميون في حالة جمود أمام تكتيكات "الكأشة الجيوسياسية"، بل جرى تفعيل ديناميكيات مضادة تسعى إلى تفكيك أوراق الضغط الإيرانية وتقليل حساسية النظامين المالي والطاقي تجاه اضطرابات المضائق. وستتناول في هذا المبحث، عبر مطلبين فرعيين، حدود فاعلية العقيدة الإيرانية؛ حيث يبحث المطلب الأول في استراتيجيات الدفاع الذكي والتحوط الجيواقتصادي لدول الخليج (المملكة العربية السعودية نموذجاً)، بينما يستشرف المطلب الثاني السيناريوهات المستقبلية لآفاق هذا الصراع الجيواقتصادي في منطقة الخليج والبحر الأحمر.

المطلب الأول: حدود "الرفض البحري" أمام استراتيجيات الدفاع الذكي والتحوط الجيواقتصادي لدول الخليج (رؤية السعودية 2030 نموذجاً)

تواجه العقيدة الجيواقتصادية الإيرانية حائط صد استراتيجي يتثل في تحول المقاربة الأمنية لدول الخليج العربي، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، من نمط "الدفاع التقليدي السلبي" إلى نمط "الأمن التنموي النشط والتحوط الاستراتيجي" (Strategic Hedging). ففي سياق التهديدات البحرية الناشئة وعسكرة الممرات المائية، أثبتت المملكة قدرة عالية على المناورة لمنع استخدام المضائق كأداة لخنق طموحاتها الاقتصادية، مستندة إلى المستهدفات الجيواقتصادية العملاقة لـ "رؤية السعودية 2030".

من منظور تحليلي نقدي، يلاحظ أن الرؤية السعودية الجديدة تتعامل مع البحر الأحمر ليس كحاجز دفاعي، بل كـ "منصة اقتصادية عالمية وشريان حياة للأمن

التنموي". وتضخ المملكة استثمارات تريليونية في مشاريع ساحلية كبرى (Gigaprojects) مثل "نيوم" و"مشروع البحر الأحمر" وأمالاً، وهي مشاريع تتطلب استقراراً ملاحياً مستداماً. ولتجسيد أثر تكتيكات "الرفض البحري" (Sea Denial) التي يمارسها وكلاء طهران في باب المندب، تبنت الرياض استراتيجية مزدوجة تقوم على الآتي:

الدفاع التقني والوقائي الذكي: طورت القوات البحرية الملكية السعودية منظوماتها الدفاعية لتركز على "السيادة التقنية البحرية"، من خلال الاستثمار في أنظمة الرصد المبكر القائمة على الذكاء الاصطناعي والحرب الإلكترونية، القادرة على اعتراض وتدمير التهديدات الرخيصة منخفضة الكلفة كالمسيرات والزوارق غير المأهولة، مما يساهم في خفض "علاوة المخاطر" التي تفرضها شركات التأمين الدولية.

تطوير الممرات اللوجستية البديلة كأداة تحوط: قامت المملكة بتسريع وتيرة العمل لزيادة السعة القريرية والاستيعابية لخطوط الأنابيب البرية ومشروع الربط السككي والجاف التي تنتهي عند موانئ الساحل الغربي (مثل ميناء الملك عبد الله وميناء جدة الإسلامي) وموانئ بحر العرب في عمان. تهدف هذه الحلول اللوجستية المرنّة إلى خلق "خيارات موازية" صلبة أمام الجغرافيا، مما يقلل بنويّاً من الجاذبية الاستراتيجية لاستخدام المضائق ونقاط الاختناق كأوراق مقايضة سياسية من قبل إيران.

الدبلوماسية الوقائية وإصلاح مركب الأمن الإقليمي: ترفض السياسة السعودية الانجرار إلى مواجهات عسكرية صفرية أو تحالفات دولية مفتوحة (مثل حارس الازدهار) قد تؤدي إلى نتائج عكسية وعسكرة مفرطة للممر المائي. بدلاً من ذلك، تفضل الرياض "الأمن التعاوني التشاركي" النابع من الدول المشاطئة نفسها، مستغلةً مسار التهدة الدبلوماسية مع طهران (إرث اتفاق بكنين) لعزل ملف الاستقرار الملاحي عن صراعات اليابسة، وإعادة صياغة "هوية أمنية إقليمية" تسحب الدوائر الجيوسياسية من الفواعل من غير الدول.

بناءً على هذا التحليل المقارن، فإن عقيدة "بناء وتطوير الموانئ والممرات البديلة" الخليجية تضع قيوداً حقيقية وبراماتية أمام عقيدة "تهديد الممرات والمقايضة بها" الإيرانية؛ إذ نجحت دول الخليج في بناء قدرات مرونة لوجستية قادرة على امتصاص الصدمات السعوية وجعل أوراق الضغط الملاحي الإيرانية أوراقاً ذات مفعول متناقص ومتآكل بمرور الوقت.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية لحركات التغيير في العقيدة الإيرانية (2026 وما بعدها)

تعتمد مآلات الاستراتيجية الجيواقتصادية الإيرانية وآفاق صراع المضائق في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر على مجموعة من "محركات التغيير" الديناميكية، وفي مقدمتها مآلات المفاوضات السياسية الدولية، ومدى تماسك التقارب الدبلوماسي الإقليمي (السعودي-الإيراني)، بالإضافة إلى وتيرة القفزات التكنولوجية في إدارة تكتيكات الحرب الإلكترونية والذكاء الاصطناعي الموجه للدرونات

البحرية. وبناءً على التفاعل الجاري بين هذه المحركات، يمكن رسم ثلاثة سيناريوهات رئيسة لاستشراف مستقبل هذه العقيدة حتى نهاية العقد الحالي:

سيناريو استدامة "السبيل الأمنية" (الوضع الراهن): ويفترض هذا السيناريو بقاء حالة "اللايقين الملاحي" المزمدة، واستمرار طهران في توظيف المضائق الحيوية كأوراق ضغط موسمية مرتبطة بملفاتهما السياسية والدولية. يُبقي هذا السيناريو على "علاوة المخاطر الجيوسياسية" مرتفعة بشكل دائم في الأسواق العالمية، وهو السيناريو الأكثر ترجيحاً في ظل غياب حلول سياسية جذرية وشاملة للأزمات البرية في المنطقة.

سيناريو الانفراج الجيواقتصادي الشامل: ويقوم على نجاح قنوات الدبلوماسية البحرية والوساطات الإقليمية والدولية في الوصول إلى صفقة شاملة تؤدي إلى مؤسسة الأمن الجماعي. ويتضمن هذا السيناريو صياغة ميثاق شرف ملاحي إقليمي يقضي بتجديد الممرات المائية عن صراعات النفوذ والحروب بالوكالة مقابل تسهيل العقوبات الاقتصادية والاعتراف بالمكانة الجيوسياسية لطهران، مما يحقق استقراراً فورياً لسلاسل الإمداد العالمية.

سيناريو التصعيد التكنولوجي (الحرب الهجينة الصفرية): وهو السيناريو الأكثر خطورة، ويتحقق في حال حدوث خطأ استراتيجي في الحسابات أو استهداف مباشر للأصول السيادية الكبرى. وفي هذا السيناريو، يتم الانتقال من مرحلة المناوشات المحدودة والمنضبطة إلى مرحلة "الإغلاق الجزئي الذكي" للمضائق عبر أسلحة هجينة متطورة وفائقة الدقة، مما قد يؤدي إلى شلل واسع في حركة التجارة الدولية وقفزات تضخمية تاريخية تفوق قدرة النظام الدولي على الاستيعاب.

(Literature Review) الدراسات السابقة

يمكن تصنيف الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث إلى محورين رئيسين، يعكسان الاتجاهات السائدة في الأدبيات الدولية، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: الدراسات المعنية بالأمن الجيوسياسي للمضائق البحرية (الأمن التقليدي)

انصبت هذه الدراسات على تحليل الأهمية الاستراتيجية للمضائق البحرية، وفي مقدمتها مضيق هرمز، بوصفه أحد أهم نقاط الاختناق في النظام الطاقوي العالمي. وقد ركزت أدبيات مؤسسات بحثية دولية مرموقة—مثل دراسات مؤسسة RAND ومعهد الدراسات الاستراتيجية الدولية (IISS)—على تفكيك العقيدة العسكرية الإيرانية في إدارة التهديد البحري.

وأظهرت هذه الدراسات أن الاستراتيجية الإيرانية التقليدية اعتمدت على أدوات تهديد حركية مباشرة، تمثلت في الألغام البحرية، والزوارق السريعة، والصواريخ المضادة للسفن، بهدف التأثير على حرية الملاحة وتدفقات الطاقة العالمية.

التعقيب النقدي: على الرغم من القيمة التحليلية لهذه الدراسات في فهم الأبعاد العسكرية الكلاسيكية، فإنها آسمت بقصور واضح في استيعاب التحولات الحديثة؛ إذ ركزت بشكل شبه حصري على التدفقات المادية (النفط والغاز)،

وأغفلت الأبعاد الجيواقتصادية والرقية الجديدة، وخاصة توظيف الممرات المائية كأدوات ضغط سياسية مركبة في إطار الصراعات الهجينة.

المحور الثاني: الدراسات المعنية بالبنية التحتية الرقمية وأمن الكابلات البحرية (الأدبيات التقنية والقانونية)

ركز هذا الاتجاه من الدراسات على تحليل البنية التحتية الرقمية العالمية، وخاصة كابلات الإنترنت البحرية بوصفها العمود الفقري للاتصال الدولي. ومن أبرز هذه الأدبيات تقارير مؤسسة TeleGeography التي تناولت جغرافية الكابلات وسعاتها، إضافة إلى دراسات مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) حول أمن البنية التحتية تحت الماء.

وقد تناولت هذه الدراسات المخاطر التقنية المرتبطة بالكابلات البحرية، مثل احتمالات القطع المتعمد أو العرضي، والتجسس، وضعف الحماية في المضائق الدولية، مع التركيز على الأبعاد القانونية والتنظيمية المرتبطة بحرية مد وصيانة هذه الكابلات.

التعقيب النقدي: رغم أهمية هذه الأدبيات في الكشف عن المشاشة البنيوية للبنية التحتية الرقمية، فإنها آسمت بطابع تقني وقانوني منفصل عن السياق الجيوسياسي؛ حيث عاجلت الكابلات البحرية كمنظومة تكنولوجية مستقلة، دون الربط بينها وبين التفاعلات السياسية والصراعات الإقليمية، خاصة في البيئة الخليجية-الإيرانية، ولم تفسر كيفية توظيف هذه البنية ضمن استراتيجيات "السيادة الرقمية" أو "المقايسة السياسية".

الخلاصة التحليلية للفجوة البحثية

يتضح من العرض السابق أن الأدبيات انقسمت بين اتجاهين منفصلين: اتجاه تقليدي يركز على الأمن العسكري للمضائق، واتجاه تقني يعالج البنية الرقمية بمعزل عن السياسة. وفي ضوء ذلك، تبرز فجوة بحثية واضحة تتمثل في غياب مقاربة تكاملية تفسر الترابط الوظيفي بين التهديد البحري الهجين والأهداف الجيواقتصادية للقوى الإقليمية، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته من خلال دمج التحليل الجيوسياسي بالبعد الاقتصادي والاستراتيجي.

منهجية الدراسة (Methodology)

تعتمد الدراسة على تكامل منهجي ثلاثي الأبعاد لتفكيك مادة البحث وضمان النفس التحليلي الرصين والابتعاد عن السرد الجاف:

أداة التحليل الجيوسياسي: لدراسة وبحث التفاعل الديناميكي المستمر بين "ثبات الجغرافيا" المتمثل في المضائق ونقاط الاختناق المائية، وبين "حركة السياسة" المتمثلة في التوضع الاستراتيجي والعمليات الإيرانية المتغيرة في الإقليم.

اقتراب تحليل النظم (Systems Approach): لتفكيك البيئة الإقليمية باعتبارها نظاماً فرعياً متشابكاً، حيث تُمثل الضغوط الدولية والعقوبات الاقتصادية (مدخلات) تُعالجها البيئة السياسية لإيران لانتزاع أدوات ردع تتمثل في

التحديات البحرية (مخزجات)، والتي تؤثر بدورها عبر "التغذية المرتدة" (Feedback) على مواقف القوى العظمى والمنظومة المالية العالمية لإجبارها على مراجعة سياساتها العقابية.

المنهج المقارن (Comparative Method): لإجراء مقارنة نقدية بين السلوك الاستراتيجي الإيراني القائم على صناعة "اللايقين الجيوسياسي" والسلوك الاستراتيجي لدول الجوار الخليجي (المملكة العربية السعودية نموذجاً) القائم على "الأمن التنموي"، لتوضيح طبيعة المعضلة الأمنية في الإقليم ومآلات الاستقرار.

النتائج (Results)

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التحليلية التي تعكس التحولات البنيوية في السلوك الاستراتيجي الإيراني، ويمكن عرضها على النحو التالي:

تحول جوهري في العقيدة الاستراتيجية الإيرانية من نموذج "الدفاع القاري" التقليدي إلى نموذج "الردع البحري الهجين" عبر المضائق، بما يعكس انتقالاً نوعياً في أدوات القوة والتأثير.

نجاح إيران في بناء غمط "الربط الجيومكاني الوظيفي" بين مضيق هرمز وباب المندب، بما أسهم في تشكيل ما يمكن وصفه بـ "الكأشة الجيوسياسية"، التي تمنحها قدرة ضغط مزدوجة على تدفقات الطاقة والتجارة العالمية.

توظيف استراتيجية "الرفض البحري" عبر فواعل من غير الدول—وفي مقدمتها جماعة الحوثي—كأداة فعالة منخفضة التكلفة لتحقيق تأثيرات استراتيجية تفوق الأدوات العسكرية التقليدية من حيث الكفاءة والمرونة.

إنتاج حالة "لايقين ملاحى" مُدارة أدت إلى رفع "علاوة المخاطر الجيوسياسية"، وانعكست بشكل مباشر على تكاليف التأمين والشحن وأسواق الطاقة العالمية، دون الحاجة إلى إغلاق فعلي للمضائق.

تحول التهديد البحري من مجرد أداة اضطراب أمني إلى "متغير بنيوي" في الاقتصاد العالمي، يؤثر في سلاسل الإمداد والتوازنات المالية الدولية.

نجاح صانع القرار الإيراني في توظيف الأزمات الملاحية ضمن آلية "المقايضة السياسية الوظيفية"، من خلال الربط بين تصعيد التهديدات البحرية ومحطات التفاوض حول رفع العقوبات الدولية.

بروز حدود نسبية لفاعلية هذه الاستراتيجية في مواجهة استراتيجيات "التحوط الجيواقتصادي" التي تبناها دول الخليج، وخاصة من خلال تنويع المسارات اللوجستية وتعزيز الأمن البحري التقني.

المناقشة (Discussion)

تُفسر نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري المعتمد، وخاصة الواقعية الهيكلية ونظرية مركب الأمن الإقليمي، حيث تعكس التحولات في السلوك الإيراني استجابة بنيوية لبيئة دولية غير متكافئة تدفع القوى الإقليمية إلى البحث عن أدوات بديلة لتعظيم نفوذها.

ففي سياق الواقعية الهيكلية، يمكن فهم التحول نحو "الردع البحري الهجين" باعتباره محاولة إيرانية لتعويض فجوة القوة التقليدية مع القوى الكبرى، من خلال استغلال "نقاط الانكشاف البنيوية" في النظام العالمي، والمتمثلة في المضائق البحرية وسلاسل الإمداد الحيوية.

كما تؤكد النتائج صحة افتراضات نظرية "مركب الأمن الإقليمي"، حيث أظهرت الدراسة أن أمن الخليج العربي لم يعد منفصلاً عن أمن البحر الأحمر، بل أصبح جزءاً من منظومة أمنية مترابطة، تتداخل فيها التهديدات والفاعلون عبر الحدود، وهو ما تجسد في الربط العملي بين هرمز وباب المندب.

وتتفق نتائج الدراسة جزئياً مع الأدبيات التقليدية التي رصدت أهمية مضيق هرمز كأداة ضغط، لكنها تختلف عنها في توسيع نطاق التحليل ليشمل البعد الجيواقتصادي والهجين، حيث لم يعد التهديد قائماً على الإغلاق المباشر، بل على إدارة "اللايقين الملاحى" كأداة أكثر فاعلية وأقل تكلفة.

كذلك، تتقاطع النتائج مع الأدبيات التقنية حول هشاشة البنية التحتية العالمية، لكنها تضيف بعداً تفسيرياً جديداً يمثل في توظيف هذه الهشاشة ضمن استراتيجيات المقايضة السياسية، وليس مجرد كونها نقطة ضعف فنية.

ومن ناحية أخرى، تكشف النتائج عن أن فاعلية الاستراتيجية الإيرانية ليست مطلقة، إذ بدأت تواجه تحديات متزايدة نتيجة استراتيجيات "التحوط" التي تبنتها القوى الإقليمية، والتي تعتمد على تنوع الممرات، وتعزيز القدرات الدفاعية التقنية، وتقليل الاعتماد على نقاط الاختناق.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن الصراع في الممرات المائية لم يعد صراعاً عسكرياً مباشراً، بل تحول إلى صراع على "إدارة التدفقات" و"التحكم في كلفتها"، وهو ما يعكس تحولاً أعمق في طبيعة القوة في النظام الدولي من السيطرة المادية إلى التأثير الوظيفي في الشبكات العالمية.

التوصيات (Recommendations)

بناءً على ما تقدم من تفكيك تحليلي لتحولات العقيدة الجيواقتصادية الإيرانية والآليات المضادة للتحوط الاستراتيجي الإقليمي والدولي في الفترة (2024-2026)، يطرح الباحث جملة من التوصيات الاستراتيجية والتشريعية الهادفة إلى تعزيز المرونة واستقرار الممرات المائية:

تفعيل "دبلوماسية المسار الثاني" ومأسسة الأمن الجماعي الإقليمي: الانتقال بالجهود الأمنية من غمط "التحالفات الدولية المستوردة" (والتي أثبتت عجزها النسبي أمام الحروب غير المتماثلة) نحو تفعيل "مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن"، وتحويله إلى منظومة أمنية تشاركية وبناء ميثاق شرف ملاحى إقليمي يحمي الممرات المائية عن الصراعات السياسية.

الاستثمار في السيادة التقنية والدفاع الوقائي الذكي: تشجيع الدول المطلة على المضائق الحيوية وشركات الطاقة العالمية على تطوير وتبني منظومات اعتراض تقنية ورقية تعتمد على الحرب الإلكترونية والذكاء الاصطناعي لمواجهة

التحديات الهجينة الرخيصة (كالمسيرات والزوارق الانتحارية)، بما يسهم مباشرة في طمأنة بورصات التأمين وخفض "علاوة المخاطر".

تسريع وتيرة تطوير الممرات اللوجستية البديلة: حث القوى الجيواقتصادية في المنطقة على تعزيز القدرات الاستيعابية لخطوط الأنابيب البرية ومشاريع النقل الجاف العابرة للجغرافيا التقليدية نحو الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية وبحر العرب في عمان، لتقليل الجاذبية الاستراتيجية لاستخدام نقاط الاختناق البحرية كأوراق مقايضة سياسية.

تحديث الترسنة القانونية لمواجهة الفواعل الهجينة: دعوة المؤسسات الأكاديمية والقانونية العربية والدولية للدفع نحو تحديث مفاهيم "حرية الملاحة" في القانون الدولي وصياغة أطر تشريعية جديدة تسد الفجوة القانونية الحالية المتعلقة بآليات محاسبة وردع الفواعل من غير الدول المسلحين بتقنيات تدميرية استراتيجية.

(Conclusion) الخاتمة

تخلص هذه الدراسة في خاتمتها إلى أن منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر قد دخلت مرحلة غير مسبوقة من السيولة الجيوسياسية والعسكرة الهجينة التي أعادت صياغة المعالم الكلاسيكية للأمن القومي وإستراتيجيات الطاقة الدولية. لقد أثبتت التجربة التطبيقية الممتدة ما بين (2024-2026) أن مفهوم "أمن الملاحة" لم يعد ملفاً فنياً أولوحيّاً معزولاً، بل تحول إلى ركيزة فاعلة في "العقيدة الجيواقتصادية الإيرانية"، ومحركاً رئيساً لإستراتيجية حافة الهاوية والمقايضة السياسية لانتزاع المكاسب وكسر الحصار العقابي الدولي.

ولقد كشف التحليل المقارن، المرتكز على إطار نظرية مركب الأمن الإقليمي واقترب تحليل النظم، عن تقابل إستراتيجي بين عقيدتين متضادتين في الإقليم: عقلية "الضغط بالوكالة وصناعة اللاتين الملاحية" التي تبنها طهران كقوة مراجعة لتعويض الخلل في موازين القوى، وعقلية "الأمن التنموي والتحوط الإستراتيجي" التي تبنها الرياض كدولة وضع راهن تسعى لحماية أصولها السيادية ومشاريع رؤية 2030 العملاقة. إن هذا التفاعل المعقد يبرهن على أن الاستقرار المستدام لأمن الطاقة والتجارة العالمية لا يمكن تحقيقه عبر الردع العسكري الدولي التقليدي الذي أثبت تأكله أمام أدوات الرفض البحري منخفضة الكلفة، بل يتطلب مقاربات بديلة تنطلق من مؤسسة الأمن الجماعي التشاركي بين الدول المطلة، وتفعيل الدبلوماسية البحرية كسار موازٍ لعزل ملف الممرات المائية الحيوية عن تجاذبات السياسة وصراعات اليابسة.

(References) المراجع

أبو الفتوح، علي. (2025). جيوسياسية الغاز المسال والتحويلات الأمنية في شرق المتوسط والبحر الأحمر. مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، 61 (241)، 44-59.

أبو عامود، محمد سلمان. (2022). التفاعلات الإقليمية والدولية في منطقة البحر الأحمر: دراسة في التحديات والفرص. مجلة السياسة والاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 14 (2)، 85-112.

الرشدي، أحمد. (2025). الأمن القومي العربي وتحديات عسكرة المضائق: رؤية استراتيجية. مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 29 (112)، 15-42.

الزبيدي، منى. (2022). الحوثيون والأمن البحري في البحر الأحمر: أبعاد التهديدات والتدخلات الإقليمية. المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، (64)، 45-70.

سليم، محمد السيد. (2014). تحليل السياسة الخارجية. ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

الصمادي، خالد أحمد. (2023). التهديدات البحرية غير التقليدية في البحر الأحمر: دراسة في التحول الأمني. مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، 59 (233)، 87-105.

الشمري، خالد. (2023). أمن البحر الأحمر في ظل الصراعات الإقليمية والدولية. مجلة دراسات الشرق الأوسط، 27 (3)، 102-128.

خفاجي، محمد زيدان عواد عبد الحميد. (2026أ). تأثير هجمات الحوثيين على أمن الملاحة البحرية في البحر الأحمر في سياق حرب "طوفان الأقصى" بغزة: دراسة تحليلية للأبعاد الأمنية والاقتصادية. مجلة إبداع في الآداب والدراسات الإنسانية والاجتماعية، 3 (1)، 99-122.

خفاجي، محمد زيدان عواد عبد الحميد. (2026ب). جيوسياسية أمن البحر الأحمر: السياسات السعودية والإيرانية تجاه التهديدات البحرية (2023-2026). المجلة الدولية للدراسات الإنسانية، جامعة عباس لغرور خنسله، 5 (1)، 113-131.

خفاجي، محمد زيدان عواد عبد الحميد. (2026ج). جيوسياسية الطاقة والرفض البحري: أثر التوضع الإيراني في مضيق هرمز وباب المندب على استقرار أسواق النفط والغاز العالمية (2024-2026). بوابة المجالات العلمية (GIEM)، إصدار خاص، 50-65.

مركز الإمارات للسياسات. (2024). خارطة التهديدات البحرية في منطقة الشرق الأوسط: صراع النفوذ والسيادة. أبوظبي.

مركز الجزيرة للدراسات. (2024). إيران والممرات المائية: استراتيجية حافة الهاوية وأوراق الضغط الملاحية. الدوحة.

Buzan, B., & Wæver, O. (2003). Regions and powers: The structure of international security. Cambridge University Press.

Cohen, R. (2020). Asymmetric threats and maritime security. Naval War College Review, 73(2), 45-63.

Cordesman, A. H. (2023). The strategic lessons of the Red Sea crisis. Center for Strategic and International Studies (CSIS).

Dalton, T., & Levite, A. E. (2024). Maritime pressure: Iran's new strategic frontier in the Red Sea and Gulf. Carnegie Endowment for International Peace.

Henderson, S. (2024). Energy transitions and geopolitical risks: Why the straits still matter. The Washington Institute for Near East Policy.

International Energy Agency (IEA). (2025). World energy outlook special report: The vulnerability of maritime chokepoints. Paris.

International Institute for Strategic Studies (IISS). (2024). The military balance 2024. Routledge.

Mearsheimer, J. J. (2014). The tragedy of great power politics. W. W. Norton & Company.

Ostovar, A. (2022). Vanguard of the Imam: Religion, politics, and Iran's Revolutionary Guards. Oxford University Press.

Till, G. (2018). Seapower: A guide for the twenty-first century (4th ed.). Routledge.

U.S. Department of Defense. (2025). Annual report on Red Sea maritime security threats. Washington, DC.

Vakil, S., & Quilliam, N. (2024). The Iranian chokepoint strategy: Assessing the risks to global energy security. Chatham House.

Waltz, K. N. (1979). Theory of international politics. McGraw-Hill.